الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
13 December 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* قررت اللجنة النظر في البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53743 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/62/84 و A/62/126 و A/62/127؛ و A/C.3/62/L.2 و L.3)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/62/117)

١ - **السيد روغاشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده ينضم إلى البيانات التي أدلى بها ممثلا بيلاروس وكازاخستان بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة. وإن التحديات الجديدة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتهريب المخدرات في عالم معولم يستدعي جهودا دولية متضافرة وتعزيزا لبرامج الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة. ويجب توسيع نطاق الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويجب تحسين قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويمنح الاتحاد الروسي أولوية خاصة لمكافحة المتاجرة بالأشخاص ويعزز كلا من التشريعات وإنفاذها فضلا عن تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية.

٢ - وأضاف أنه ينبغي تعزيز قدرة المنظمة على مراقبة المخدرات للتصدي لحالة عالمية صعبة بصورة متزايدة في مجال المخدرات. وإن الظاهرة الجديدة للاقتصادات القائمة على المخدرات سبب خاص يثير القلق. ويتزايد إنتاج المخدرات في أفغانستان، مما يسمح بازدهار تهريب المخدرات وتمويل المتطرفين. ولم تنجح الجهود الدولية في تخفيف الوضع، وما زالت أفغانستان تشكل تهديدا في مجال المخدرات يتجاوز حدودها. وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يوجّه الانتباه إلى المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان الذي انعقد في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويمكن أن تشكل نتائج هذا المؤتمر أساسا لتعاون دولي بشأن هذه المسألة. وينبغي أن تركز جهود مراقبة المخدرات أيضا على الأراضي المجاورة لأفغانستان، بهدف إنشاء حزامين لمكافحة المخدرات وللأمن المالي. ويواصل الاتحاد الروسي المساهمة في هذه الجهود ويحث المجتمع الدولي على أن يفعل الشيء نفسه.

٣ - **السيد راستام** (ماليزيا): قال إن الجريمة عبر الوطنية ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي وأدى استثمار البلدان في جهود منع الجريمة إلى فوائد على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وما زالت هناك آراء متباينة بشأن أفضل طريقة للتصدي للتهديدات التي تشكلها الجريمة عبر الوطنية. كما أن هناك مستويات تطور مختلفة بين البلدان في مجال إنفاذ القوانين والقدرات القانونية. وعليه فإن التعاون المتواصل في شكل تبادل المعلومات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا أمر هام في مكافحة الجريمة المنظمة.

٤ - وأضاف أن ماليزيا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، التي اعترفت بأنه لا يمكن حل المشكلة إلا عن طريق التعاون الدولي الوثيق. وما زال التعاون الثنائي بين البلدان المجاورة بشأن المسائل التي تثير قلقا مماثلا يشكل طريقة فعالة وهامة في التصدي للمشكلة. وينبغي أن يتم تبادل المعلومات والاستخبارات على أساس الحاجة ومبدأ المعاملة بالمثل ضمن حدود التشريعات المحلية وأنظمة البلدان، على أن توضع في الاعتبار حساسية المعلومات.

٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن ماليزيا عملت مع شركائها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز الإطار التشريعي والإجرائي لأغراض التعاون العملي في مجال مكافحة الجريمة. وكانت في طليعة الدول التي عملت من أجل صياغة معاهدة إقليمية بشأن تبادل المساعدة القانونية في

المسائل الجنائية، مما سهّل التعاون عبر الحدود في التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة لاستخدامها في الإجراءات المتعلقة بالمحاكم.

٦ - وعلى الصعيد المحلي، يجري استعراض القوانين الماليزية بصورة مستمرة للرد على الطبيعة المتغيرة باستمرار والتعقيد المتزايد للجرائم. وتقدم ماليزيا وتطلب تبادل المساعدة القانونية في تقاسم المعلومات بموجب قانون تبادل المساعدة في المسائل الجنائية لعام ٢٠٠٢. وإن قانونها المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص أصبح ساري المفعول في الآونة الأخيرة في شهر آب/ أغسطس من هذه السنة. وبما أن الاتجار بالأشخاص عملية متعددة الجوانب ومعقدة، فينبغي للمبادرات الدولية أن تركز أيضا على المسائل التطويرية والأمنية داخل بلدان المنشأ. وترحب ماليزيا بمبادرات هذه البلدان الرامية إلى تعزيز تدابيرها التنظيمية من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة مكافحة غسل الأموال والتمويل المضاد للإرهاب، قام فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وهو فرقة عمل مالية إقليمية، بعملية تقييم متبادلة لتدابير ماليزيا في هذا الميدان في أوائل هذه السنة وتبين له أن مرتبة ماليزيا هي في المستويين الأول والثاني من بين البلدان التي تتقيد بـ ٣٣ من التوصيات وتتقيد جزئيا بـ ١٥ منها. وتسعى ماليزيا إلى زيادة تعزيز جهودها من أجل الامتثال للتوصيات امتثالا أفضل في المستقبل.

٨ - وأضاف أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتحكم أو يقضي على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ذي الطبيعة عبر الوطنية. فالدعم والتعاون الدوليان القويان حيويان في جهود الحكومات الوطنية لمكافحة المشكلة. ودعا بلده باستمرار إلى اتخاذ تدابير مشددة لكبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتتخذ الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات في ماليزيا خطوات شاملة لخلق جيل لا يتعاطى المخدرات بحلول عام ٢٠٢٣.

٩ - **السيد ياماغوشي** (اليابان): قال إن على وكالات إنفاذ القوانين في كل بلد، إذا أرادت أن تحد من الطلب على المخدرات غير المشروع أن تتحلى بسلطات كافية وقوانين ملائمة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد قدمت اليابان في الدورة الخمسين للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في آذار/مارس مشروع قرار عن استخدام أسلوب تحديد خصائص المخدرات وتوصيف السمات الكيماوية دعما لأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في مجالي جمع المعلومات الاستخبارية وتنفيذ العمليات، فضلا عن تحديد الاتجاهات، وقد تم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ويتعين متابعته.

١٠ - ويتطلب تخفيض الطلب على المخدرات تخفيض عدد الأشخاص الذين يسيئون استخدامه. وفي اليابان، شنّت كل من الحكومة والمجتمع المدني حملة شديدة حول المسألة. وترصد الحكومة عملية متابعة نتيجة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية، وسوف تشارك بنشاط في الدورة القادمة للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة.

١١ - وأضاف أن اليابان تتخذ مختلف الخطوات لمكافحة الاتجار بالبشر استنادا إلى خطة العمل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وتناقش تدابير مضادة يمكن أن تتخذها البلدان التي ترسل وتستقبل ضحايا الاتجار. ومن أجل حماية هؤلاء الضحايا، ينفذ بلده أيضا برنامج إعادة التأهيل من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ خطوات ضد الفساد، مثل تعزيز الدعم التقني، والتدريب على قمع الفساد، وإرسال الخبراء التقنيين إلى بلدان أخرى عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

١٢ - ونظرا لأن هؤلاء الذين يرتكبون الجرائم المنظمة عبر الوطنية يشرعون في عملياتهم في بلدانهم حيث إقامة العدل الجنائي وإنفاذ القوانين فيها غير كافية، ينبغي حينئذ تقديم الدعم لتدارك هذه العيوب. وأضاف أن مقر معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين موجود في اليابان ويقدم دورات تدريبية للمسؤولين عن أنظمة العدالة الجنائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويرحب بلده باعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي وضعتها الجمعية العامة، ويتعهد بمواصلة المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى.

١٣ - وأضاف أن اليابان تقدر الدور الذي يلعبه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ميداني المخدرات والجرائم ويرحب بالخطوات التي اتخذها المكتب من أجل تعزيز الإصلاح وخلق ''ثقافة تقييم''. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمكتب أن يواصل السعي إلى تعزيز نوعية عمله ومتابعته بطريقة سريعة وملائمة. ونظرا لموارده وولايته المحدودة وخبرته في مجالات محددة، يحتاج المكتب إلى تعزيز تعاونه مع المنظمات ذات الصلة وتجنب ازدواجية المشاريع التي تجرى في أماكن أخرى. وأخيرا يتعين على المكتب أن يكون حذرا إذا أردا الخوض في مجالات جديدة، لا سيما إذا كان ذلك يؤثر تأثيرا شديدا على سياسات الدول الأعضاء.

١٤ - **السيد عمادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مسألة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها هي إحدى أكثر المشاكل خطورة التي تواجه المجتمع الدولي، وهي مشكلة تتطلب جهودا جماعية ومتضافرة. بيد أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذها الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات واستهلاكها والاتجار بها، فإن احتمالات إيجاد حل فوري غير مرضية.

١٥ - وإن جمهورية إيران الإسلامية التي لديها حدود مشتركة مع بلدان الهلال الذهبي، تقف في طليعة الدول التي تكافح سوء استعمال المخدرات وتهريبها في جميع أنحاء العالم. وفي أعقاب ظهور الطالبان في أفغانستان، مما أدى إلى زيادة لا مثيل لها في إنتاج الأفيون في هذا البلد، واجهت جمهورية إيران الإسلامية عددا هائلا من المخدرات المنقولة من أفغانستان إلى بلدان أخرى عن طريق الأراضي الإيرانية. وإن المكافحة التي لم تكن ترغبها حكومته ضد هذه الظاهرة كانت مكلفة للغاية من حيث الأرواح التي فقدتها والأموال التي أنفقتها.

١٦ - وأضاف أن الحكومة الإيرانية تدرك الصعوبات التي تواجهها الحكومة الحالية لأفغانستان. غير أن وجود قوات التحالف في أفغانستان لم يؤد إلى القضاء أو حتى إلى الحد من هذه المشكلة المتأصلة. وبدلا من ذلك، أظهرت هذه القوات اللامبالاة إزاء تزايد زراعة المواد الأفيونية هناك.

١٧ - وأضاف أن الهيئات الدولية، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أقر بالإجراءات الهائلة والفعالة التي اتخذتها القوات الإيرانية ضد شحنات المخدرات وشبكات الاتجار بها. واتخذت حكومته تدابير للحد من فوائد التجارة غير المشروعة بالمخدرات مثل تعبئة ٣٠ ٠٠٠ من القوات على امتداد الحدود المشتركة مع أفغانستان وباكستان، وتعزيز التحصينات وأنظمة المراقبة على نقاط التفتيش في الحدود من أجل منع دخول قوافل الاتجار إلى بلده. وأدت هذه التدابير إلى مصادرة كميات هائلة من المخدرات، وجاءت جمهورية إيران الإسلامية في المرتبة الأولى بين دول العالم من حيث مصادرة المخدرات ويمثل ذلك ٨٠ في المائة من الاستيلاء على المخدرات والهيروبين في العالم.

١٨ - وأضاف أن بلده وقّع أيضا على اتفاقات للتعاون مع أكثر من ٣٠ بلدا لمكافحة المخدرات. ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، شرع بلده بمبادرة إنشاء وحدة لمكافحة المخدرات، فضلا عن تنظيم حلقات تدريبية حول تخفيض العرض والطلب على المخدرات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وأقام كذلك اتصالات منتظمة مع كبار المسؤولين في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان وباكستان، وتعاون على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تنسيق التدابير التي تشارك فيها البلدان الثلاثة.

١٩ - **السيدة بوين** (جامايكا): قالت، متحدثة باسم الجماعة الكاريبية، إن المجتمع الدولي اعترف بالعلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجارة المخدرات. ويتطلب البعد العالمي للمشكلة جهودا دولية للتصدي لها، ومسؤولية مشتركة لمعالجة طبيعتها المتعددة الأطراف. وأضافت أن النهج المتبع في قمع ومكافحة المخدرات يجب أن يتفق اتفاقا تاما مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، لا سيما الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٠ - وأضافت أن بلدان الجماعة الكاريبية وقّعت على عدد من الصكوك الدولية في مجال قمع الجريمة ومراقبة المخدرات. غير أنها تواجه تحديات في تطبيق هذه الصكوك على الصعيد المحلي، وذلك بصفة رئيسية بسبب نقص الموارد، وهي تستكشف طرق خلاقة لتجسير الهوة عن طريق الشراكات والتعاون دون الإقليمي. وأعربت الجماعة الكاريبية عن انزعاجها من احتمال إغلاق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس، ولا تعتبر إغلاقه مسألة منتهية. وأضافت أن أعضاء الجماعة بحاجة شديدة إلى الخدمات التي يقدمها المكتب، وسوف يواصلون الضغط للرجوع عن القرار وإبراز ضرورة أخذ اهتمامات شعب الجماعة الكاريبية بشكل جدي شأنها في ذلك شأن أي جماعات أخرى. وتواصل الجماعة الكاريبية التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات الحد من العرض والطلب، وغسل الأموال، والتعاون مع أفراد الشرطة والتعاون القضائي.

٢١ - وأضافت أنه من بين المشاكل الأساسية التي تواجهها الجماعة الكاريبية معدلات الجرائم العالية على نحو غير متناسب مع حجم سكانها، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والطلب الدولي على المخدرات، وآثاره على الإرهاب الدولي. وما زال يؤدي تسليم المجرمين إلى زعزعة استقرار المجتمعات في المنطقة. فيتم طرد الأفراد من البلدان التي تبنّتهم ويعودون إليها، فلا يجدون في كثير من الأحيان أسرهم أو شبكات دعم اجتماعية لمساعدتهم على إعادة اندماجهم في هذه المجتمعات الضعيفة. ومما يتسم بفائدة أكبر بكثير بالنسبة لهذه البلدان أن تستخدم مواردها القليلة في المدارس بدلا من السجون. وإن موقعها المركزي كنقطة سهلة في تعقيب الشحن بين أمريكا الشمالية والجنوبية من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى، وإن كان يمثل ذلك ميزة جغرافية، فإنه يشكل أيضا تحديات هائلة من حيث قدرتها على التصدي للمخدرات والجرائم.

٢٢ - وأضافت أن العلاقة بين التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجارة المخدرات معروفة جيدا. فبلدان الجماعة الكاريبية لا تنتج الأسلحة، ولا تتاجر بالأسلحة الصغيرة ومع ذلك ما زالت تجتذب كميات كبيرة من هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة، مما يشكل تحديا لقدرتها على قمع الجريمة ويضع عبئا إضافيا على نظام العدالة الجنائية. وإن معدلات الجرائم العالية تؤثر على جهود التنمية التي تبذلها وتهدد أمنها الداخلي. وتواصل التأكيد على أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة

الخفيفة فضلا عن الصك الدولي الذي يمكّن الدول من تحديد وتتبّع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢٣ - وأخيرا، أضافت أن هناك بعض الإنجازات في المنطقة الكاريبية من حيث تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، لا سيما في مجال الاعتراض والتشريع، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار بالأشخاص. وإن من شأن اتباع نهج إقليمي متكامل في مجال الأمن أن يساعد على تعزيز قدرة البلدان على رقابة ومراقبة الحدود. وسوف يعتمد نجاح هذه المبادرات بالطبع على الالتزامات المالية الجدية والتنافس على الموارد المحدودة.

٢٤ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): قال إن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عنصر حاسم في عمل الأمم المتحدة العام من أجل تعزيز سيادة القانون في كل أنحاء العالم. وإن المساعدة الطويلة الأجل والمتواصلة ضرورية من أجل تعزيز قدرة أنظمة العدالة الجنائية على تطبيق هذه الصكوك على نحو يتمشى بشكل كامل مع سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان. وبما أن التعاون الدولي في صميم مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، فإن ضمان تطبيق كل الدول للمعايير المشتركة شرط مسبق لنجاح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ولا يمكن إلا لتقدم يستند إلى سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان أن يخلق الثقة اللازمة داخل المجتمع المدني والقطاع الخاص في فاعلية التدابير التي تتخذها سلطات الدول، وأن يعزز الثقة المتبادلة فيما بين الدول.

٢٥ - وأضاف أن لبناء القدرات أهمية حيوية ويرحب وفده بالشراكات بين مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الساعية إلى تحقيق أهداف مماثلة مما سمح بإيجاد تآزرات، وتجنب الازدواجية في الجهود، وضمان استخدام الموارد القليلة في أهداف محددة. وإنه يثني على التعاون مع البنك الدولي في مبادرة استرداد الأموال المسروقة، ومع المركز الدولي لاسترداد الأموال. وقد عقد المركز في الآونة الأخيرة اجتماعا لفريق من الخبراء لاستكشاف إمكانية تطبيق الأحكام ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واتخذت ليختنشتاين في الآونة الأخيرة عددا من التدابير لتعزيز نظام الوقاية من إساءة استخدام مركزها المالي لأغراض إجرامية. واستعرض أيضا وفد من صندوق النقد الدولي نظام ليختنشتاين القانوني والإشرافي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويُنتظر نشر تقريره في المستقبل القريب.

٢٦ - **السيد سن** (الهند): قال إن تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٧ يشير إلى التقدم الهائل الذي أحرزته دول جنوب شرق آسيا في القضاء على مصادر إمدادات الهيروين، الناجمة عن تخفيض ٨٥ في المائة من زراعة خشخاش الأفيون في المنطقة. واستمر أيضا انخفاض زراعة الكوكايين على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٦. غير أن هناك ما يثير القلق بسبب تركيز إنتاج الأفيون في أفغانستان، التي مثلت ٩٢ في المائة من إنتاج الأفيون في العالم في عام ٢٠٠٦. وفي سياق الاستعراض الذي تم في عام ٢٠٠٨ للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، يتعين على جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة تحديد التحديات التي ما زالوا يواجهونها بحيث يمكن وضع استراتيجية جماعية للتصدي لهذه التحديات.

٢٧ - وأضاف أن الإرهاب لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين مما يقوض أساس الحريات نفسها والديمقراطية وحقوق الإنسان، واستمرار وجود مجتمعات ديمقراطية ومفتوحة. وإن اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب دليل على إرادة المجتمع الدولي للتصدي لهذا الخطر بشكل شامل ومتناسق. وبدون اعتماد مبكر لاتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي، سيظل الكفاح

العالمي ضد الإرهاب غير كامل. ويجب التأكد من تطبيق عدم التسامح المطلق لجميع أشكال الإرهاب. وإن الدور المتزايد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، لا سيما المساعدات التقنية التي يقدمها يستحق الشكر، وقد ساعد ذلك على زيادة عدد البلدان التي صدقت على جميع الصكوك القانونية الشاملة في هذا الميدان وعددها ١٢ صكا.

٢٨ - ونظرا لطلبات المساعدة بشكل متزايد الموجهة إلى مكتب الأمم المتحدة لأغراض التنفيذ، فإن وفده يدعم تخصيص موارد متزايدة لأنشطة مكافحة الإرهاب من ميزانية الأمم المتحدة العادية ومن التبرعات. ويدعم وفده أيضا البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وقد أعرب فيه عن انزعاجه من إغلاق مكتب الأمم المتحدة في المنطقة. وهناك جهود تبذل من أجل زيادة الموارد العامة، إلا أن المكتب ينبغي أن يستخدم الموارد الحالية بأفضل طريقة ممكنة. وليست الفاعلية المالية هي المعيار الوحيد الذي ينبغي النظر إليه. فالمكتب بوصفه الوكالة المتخصصة قد تم إنشاؤه لخدمة مصالح الدول الأعضاء، بما في ذلك أصغر الدول وأكثرها ضعفا. ومن ثم ينبغي في رأي وفده إعادة النظر في هذه المسألة.

٢٩ - وأضاف أن الهند نظرت في ضرورة تعديل مدونة الإجراءات الجنائية فيها من أجل زيادة تبسيط نظام العدالة الجنائية، لا سيما تقديم الحماية الخاصة إلى النساء اللاتي يقعن ضحية للجرائم. وقد وقّعت على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، وتتخذ خطوات من أجل التصديق عليها. وأضاف أن العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة وغسل الأموال والتعامل بالأسلحة غير المشروعة والإرهاب الدولي تقوض السلام والأمن الدوليين. وإن عالما خاليا من هذه الآفات يحتاج إلى جهود متضافرة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، وتظل الهند ملتزمة التزاما كاملا بالعمل على نحو وثيق مع بلدان أخرى للتصدي لهذه المسائل.

٣٠ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إن وفده قلق قلقا بالغا بسبب نمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وبسبب التنوع والتعقيد المتزايدين للجماعات المسؤولة عن الجريمة المنظمة. وإن النظام الدولي الحالي الذي تحركه الرغبة في الربح والعولمة المتزايدة يخلقان الظروف المثالية لهذه الظاهرة. فلا يمكن لأي بلد أن يحارب بمفرده، غير أنه لم يتم تخصيص الموارد اللازمة لاتباع نهج وقائي. وقد تخلّت القوى الكبيرة عن مسؤولياتها، وبدلا من ذلك لعبت دور القاضي أو الشرطة.

٣١ - وأضاف أن حلول هذه المشكلة قد سبق عرضها في عدد من الوثائق التي تم التفاوض عليها والاتفاق بشأنها في كثير من المحافل، ولكن انتهى بها المطاف إلى النسيان. ولو تمسك المجتمع الدولي بمبدأ تقاسم المسؤوليات بين جميع الدول في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بدلا من قيام بعض الأمم القوية بتوزيع شهادات حسن السير والسلوك من جانب واحد، لما تبقى إلا القليل الذي يتعين إنجازه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديد باستخدام القوة من موقف تفوق عسكري مطلق، بما في ذلك مبدأ الحق في شن حرب وقائية، يظهر عدم إدراك أن الحرب تدمر الأمم، وبدلا من القضاء على الفقر واللامساواة والظلم، فإنها تؤدي إلى زيادة الجوع والفساد والإرهاب. فينبغي تعزيز التعاون الحقيقي لإنشاء أنظمة دولية عادلة وديمقراطية ومنصفة وداعمة، تضع الأولوية لرفاهية جميع الشعوب بدون استثناء أو تمييز.

٣٢ - وليس هناك مجال للكيل بمكيالين في مكافحة الجريمة الدولية. وليس من المقبول أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدرّت تجارة المخدرات فيها عشرات البلايين من الدولارات في السنة للمتاجرين بها، أن تحكم على

الآخرين في مسائل الاتجار بالمخدرات. وعلى الرغم من الأضرار الناجمة عن الحصار، حققت كوبا إنجازات هائلة في مجال الوقاية من الجرائم، والعدالة الجنائية، ومكافحة مشكلة المخدرات الدولية. وبرهنت على التزامها بالتعاون الدولي في هذا المجال، وشاركت على نحو نشط في المحافل والآليات وسوف تواصل القيام بواجبها في مكافحة هذه الآفات كما ستبذل كل جهد ممكن لمنع استخدام أراضيها من أجل القيام بأعمال إجرامية ضد شعب الولايات المتحدة أو أي شعوب أخرى في العالم.

٣٣ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن آفة المخدرات والاتجار بها والجريمة تشكل بعض المشاكل الأساسية لعالمنا المعاصر وتستحق هذه الظواهر الاهتمام بها لما لها من أثر مدمر على أسس الاستقرار الاجتماعي والثقافي والسياسي والتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك معالجة فورية لتقليل مخاطر هذه الآفات التي ابتليت بها المجتمعات. والجمهورية العربية السورية دولة طرف في معظم الصكوك الدولية لمنع الجريمة، ولقد كانت من أوائل الدول الأطراف التي انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكوليها. وأبرمت حكومتها اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لا سيما في مجال تسليم المجرمين.

٣٤ - وأضافت أن الاتجار بالبشر أصبح واحدا من أخطر جوانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي لا تعرف الحدود الوطنية والجغرافية. وشاركت الجمهورية العربية السورية بنشاط في جميع المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بالاتجار بالبشر وشكلت لجنة وطنية لوضع قانون خاص بشأن الاتجار بالبشر، وذلك بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وأضافت أن حكومتها تدعم أيضا الجهود الدولية الصادقة من أجل مكافحة الإرهاب مع التمييز الحازم بين مكافحة الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي. وأيدت في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها للقضاء على الأسباب الكامنة للإرهاب. غير أن هذه الاستراتيجيات لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تحل محل تعريف الإرهاب أو العمل على اختتام المفاوضات الجارية حول المعاهدة الشاملة لمكافحة الإرهاب. وقد صدقت الجمهورية العربية السورية على ١٠ اتفاقيات لمكافحة الإرهاب من ما مجموع ١٣ اتفاقية وتنظر في الانضمام إلى الاتفاقيات المتبقية.

٣٦ - وأضافت أن بلدها أنشأ أيضا فرقة عمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بانضمامها إلى الاتفاقيات الإقليمية المرتبطة بمكافحة الإرهاب. وأبرمت حكومتها كذلك اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان في المنطقة لتسهيل تقاسم المعلومات بشأن الاتجار بالمخدرات، ووقعت أيضا على اتفاقية مكافحة الفساد. وتعمل الحكومة السورية على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأعربت عن ارتياحها لجهود المكتب الإقليمية. وطلبت تقديم مزيد من الدعم التقني والمالي إلى المكتب لتمكينه من القيام بالمهام الموكلة إليها على أتم وجه.

٣٧ - **السيد هيلير** (المكسيك) قال إن المكسيك تشارك بشكل نشط في عمل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، بما في ذلك أفرقة الخبراء المعنية بالمواد الكيميائية والمنتجات الصيدلانية. وقدمت عدة مشاريع قرارات للدورة الخمسين للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة. وشجعت المكسيك المبادرات الرامية إلى منع التوزيع غير المشروع عن طريق الإنترنت للمنتجات الصيدلانية المراقبة. ونظرا للزيادة التي تثير الذعر في استخدام المخدرات

الاصطناعية، دعا وفده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تشجيع الدول على تطوير استراتيجيات لمكافحة التوزيع غير المشروع للمواد عن طريق الإنترنت وإعادة تأكيد التزامها بمنع استخدام أو سوء استخدام هذه المخدرات. ويلعب المجلس الدولي لمراقبة المخدرات دورا هاما في إنشاء واستمرار آليات منع تنوع السلائف الكيميائية المستخدمة في الصناعة غير القانونية للمخدرات، فضلا عن تعزيز تعاون وتبادل أكبر للمعلومات فيما بين الدول.

٣٨ - ولعبت المكسيك دورا رائدا في تطوير وإنشاء آليات لتنفيذ الصكوك الدولية التي تنظم التعاون الدولي في ميدان الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات بما في ذلك اتفاقية مكافحة الفساد المعروفة باسم اتفاقية ميريدا. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سنّ مجلس شيوخ الجمهورية قانون قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص. وتدين المكسيك الاتجار بالأشخاص بوصفه شكلا من أشكال الرق المعاصرة الكريهة وتعترف بالضرورة الملحة لوجود تعاون دولي واسع النطاق لمكافحته. ويتطلع وفده إلى المشاركة على نحو نشط في منتدى فيينا المقرر عقده في أوائل عام ٢٠٠٨.

٣٩ - **السيد الحمدي** (قطر): قال إن قطر ملتزمة بالمشاركة على المستويين الوطني والدولي في مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وقد اتخذت عدة خطوات في الفترة الماضية لترجمة هذا الالتزام إلى واقع عملي. وقد تم إنشاء صندوق الرياضة العالمي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أيار/مايو ٢٠٠٦، بفضل تبرع دولة قطر لإنشائه. ويدعم الصندوق جهود المنظمات في جميع أنحاء العالم لاستخدام الرياضة في المساعدة على منع تعاطي المخدرات وجنوح الأحداث والجريمة. وستكون الأنشطة التي يدعمها صندوق الرياضة نماذج لما يمكن تحقيقه بواسطة الرياضة في الملاعب وخارجها، ويساعد الصندوق المجتمعات المحلية والشباب على اختيار حياة أفضل.

٤٠ - وينظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حملة توعية شعبية يستخدم فيها نجوم الرياضة لتوجيه رسالة إلى الشباب وهي ”نعم للألعاب الرياضية ولا للمخدرات“. ويساعد المكتب أيضا في عقد مخيمات رياضية تُستخدم فيها الرياضة لتعليم التسامح والريادة ومهارات الحياة العملية. والرياضة تعني أكثر من المنافسة والفوز. فهي تعني المشاركة والاندماج والصحة البدنية وزيادة الثقة بالنفس والاحترام والتسامح. وقال إنه يدعو الوفود إلى زيارة موقع الصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه www.globalsportfund.com للاطلاع على التجربة المتميزة لدولة قطر في هذا الخصوص. وسوف تواصل قطر جهودها على المستوى الوطني لتحقيق الأهداف الدولية في مجال منع الجريمة والمخدرات.

٤١ - **السيدة جندي** (مصر): قالت إن الأمم المتحدة تلعب دورا هاما في منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة مشكلة المخدرات التي تشكل أساسا لتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي. ومصر من أوائل البلدان التي اعتمدت القرارات المتصلة بهذا الدور وصدقت على المعاهدات الإقليمية والدولية والاتفاقيات المتعلقة بجميع أشكال الجريمة والإرهاب. وعملت دائما من أجل دعم أنشطة المنظمة في بناء قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ودعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يوجد له مكتب إقليمي في القاهرة.

٤٢ - وقالت إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يساعد قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، وإعداد تشريعات وطنية،

وتدريب الأطر اللازمة لمكافحة الجريمة والإرهاب والفساد وغسل الأموال. وقد أعد المكتب أيضا برنامجا لمكافحة الهجرة غير القانونية، وهي ظاهرة تعاني منها مصر بصفة خاصة بوصفها بلدا من بلدان العبور. وفي هذا الصدد، تشارك مصر في النداء الموجه إلى الدول الأعضاء لاستعراض سياساتها المتصلة بوثائق السفر والهوية.

٤٣ - وأضافت أن الوفد المصري درس على نحو وثيق تقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (A/62/126). وعلى الرغم من حيوية برامج مكتب الأمم المتحدة في القارة الأفريقية، يعاني المكتب من نقص الأموال. ويتطلب ذلك اهتماما من البلدان والمؤسسات المانحة التي تموّل برامجه، بما أن العدالة والأمن وجهان لعملة واحدة، ويتصلان بصورة مباشرة بالعمل المتعلق بالتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٤٤ - وقالت إن بلدها يثني على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة من أجل تعزيز دعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وجعل الجريمة في أفريقيا موثّقة، نظرا لأن أفريقيا واحدة من أقل الأقاليم نموا في هذا الصدد. وسوف تقوم خمسة بلدان من بينها مصر ببدء العمل على إنشاء قاعدة بيانات موثوقة لدعم الجهود الأفريقية من أجل مكافحة الجريمة واستخدام المخدرات.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٠، سوف تجتمع البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدي للتحديات العالمية الجديدة مثل الجرائم الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة. وتأمل مصر أن المؤتمر سيتمكن من التوصل إلى العلاج الملائم للأسباب الكامنة وراء انتشار الإرهاب والتصدي له. وأكدت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب على أهمية إنهاء الاحتلال الأجنبي بوصفه أحد أسباب العنف في كل أنحاء العالم.

٤٦ - **السيد ساديكوف** (كازاخستان): قال، متحدثا باسم أعضاء رابطة الدول المستقلة، إن المخدرات تشكل واحدا من أكثر التهديدات خطورة على البشرية، لأنها تقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول وللمجتمع الدولي ككل. وهناك حاجة إلى نهج متضافر وشامل يتطلب أكبر قدر من الموارد. وينبغي أيضا تقديم المساعدة التقنية لجهود الرقابة الوطنية. فكل سنة، يتم الاتجار بـ ١٥٠ طنا من الهيروين من أفغانستان عن طريق آسيا الوسطى. ويشكل ذلك تهديدا كبيرا لبلدان رابطة الدول المستقلة، حيث يتوقع أن يزداد عدد المدمنين إلى ٢٥ مليون بحلول ٢٠١٠ ويصبح عدد الأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ١٠ ملايين. وتتمثل إحدى المبادرات الهامة في عملية باريس — موسكو، التي تمكّن الحكومات من توحيد الجهود لمكافحة انتشار المخدرات من أفغانستان. وسوف يعمل مركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق الحديث العهد بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز تبادل المعلومات وتحليلها. وقد اعتمدت رابطة الدول المستقلة خطط عمل مشتركة لتحقيق الانسجام في سياسات مراقبة الحدود وتعزيزها ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها.

٤٧ - **السيد سوي** (ميانمار): أكد، وهو يشير إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/62/117)، على انخفاض زراعة خشخاش الأفيون في المثلث الذهبي، وقال إن إنجازات ميانمار في الحد من زراعة الخشخاش أمر موثق في تقارير المخدرات العالمية الصادرة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد تعاونت ميانمار مع الولايات المتحدة في إجراء دراسة استقصائية عن الأفيون في الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٤، على الرغم من أنها لم تتلق أية مساعدات ثنائية من هذا البلد لمكافحة آفة

المخدرات. وقد انخفضت زراعة الخشخاش غير المشروع بانتظام في ميانمار خلال ثماني سنوات متتالية. غير أن الأرقام الأولية الأخيرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تظهر أن زيادة قد طرأت إلى حد ما في الشهور القليلة الماضية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن زراعة الخشخاش غير المشروعة في ميانمار مثلت ٦٣ في المائة من سوق الأفيون العالمية في عام ١٩٩٨، إلا أن هذه الحصة قد انخفضت إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (الفقرة ٨٩)، يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بالمزيد من أجل مساعدة مزارعي الأفيون السابقين الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع على مواجهة التحديات التي تشكلها فترة ما بعد زراعة الأفيون.

٤٨ - وأضاف أن حكومته مصممة على تخليص البلد من المخدرات بحلول عام ٢٠١٤، أي قبل سنة من التاريخ الذي حددته رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويعتمد البلد في مكافحته للمخدرات على استراتيجيتين ترميان إلى القضاء على المخدرات والقضاء التام على زراعة خشخاش الأفيون من خلال التشجيع على مستويات معيشة أفضل لجميع الجنسيات التي تعيش في مناطق الحدود. وسوف يتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات من خلال الحد من إمدادات المخدرات، والحد من الطلب عليها، وزيادة تدابير إنفاذ القوانين. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، عززت الحكومة قدرتها على إنفاذ القوانين وقدمت للمزارعين فرصا بديلة لسبل الرزق، وشجعتهم على إنهاء اعتمادهم على زراعة خشخاش الأفيون. ويرمي مشروع المصير الجديد الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى تعزيز هذه الأنشطة وتوفير الدعم إلى مزارعي خشخاش الأفيون وهم ينتقلون إلى محاصيل نقدية بديلة.

٤٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن ميانمار تعمل مع بلدان أعضاء أخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحقيق هدف جعل المنطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وقد وقّعت ميانمار على مذكرة تفاهم مع ستة بلدان من أجل جعل منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية خالية من المخدرات. وقد حققت ميانمار تقدما مذهلا في مكافحة مشكلة المخدرات بمساعدة خارجية قليلة أو معدومة. وما لم يتم تقديم مساعدة لإيجاد سبل رزق بديلة ولتخفيف حدة الفقر المدقع الذي يعاني منه المزارعون السابقون لخشخاش الأفيون، يحتمل أن يعودوا إلى عملهم السابق من أجل البقاء على قيد الحياة. ومما يثير أيضا قلقا متزايدا التهديد الخطير الذي تشكله المنشطات الأنفيتامينية وسلائفها. وتتعاون ميانمار على نحو وثيق مع جيرانها لمنع السلائف من الكيماويات والقضاء على إنتاج هذه المنشطات. وإن ميانمار لا تنتج ولا تستورد سلائف كيميائية.

٥٠ - **السيد سيليس** (بوليفيا): قال إن أحد رموز ضمير بوليفيا الوطني الجديد يتمثل في ورقة الكوكا، وهي ورقة مقدسة جرّمها ووصمها المجتمع الدولي بطريقة ظالمة. وإن سياسة القضاء على الكوكا التي فرضها على بوليفيا أحد البلدان الذي يعاني من أعلى معدلات استخدام المخدرات لم تؤد إلا إلى خلق ظروف شاقة لأكثر الأسر التي تزرع الكوكا. ومن خلال السياسات الجديدة التي تسمى ''الكوكا نعم والكوكايين لا''، حققت الحكومة البوليفية تقدما كبيرا في عملية حظر السلائف المستخدمة في إنتاج الكوكايين، فضلا عن الاستيلاء على المخدرات العابرة إلى البلدان المستهلكة له. وقد وقّعت بوليفيا وصدقت على جميع المعاهدات الرامية إلى مكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار بها، وأعلنت الحرب على منتجي الكوكايين والمتاجرين به ومستخدميه. وتبذل جهودا منتظمة من أجل القضاء على الفائض من محاصيل الكوكا، وتحترم في الوقت نفسه حقوق الإنسان للمزارعين، واضعة في الاعتبار الاستخدامات التقليدية وغير التقليدية لورقة الكوكا.

٥١ - وترفض بوليفيا الشهادات التي تمنحها من جانب واحد البلدان التي نصبت نفسها قاضيا لجهود حكومته في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وينبغي منح الأولوية لمكافحة هؤلاء الذين ينتجون ويبيعون المخدرات لا المزارعين الذين ينتجون المواد الخام. وينبغي استخدام الموارد الاقتصادية لتحسين الموارد التكنولوجية واللوجستية من أجل السماح بشن حملة فعالة ضد المتاجرين بالمخدرات. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة مشتركة بين البلدان المنتجة والمستهلكة. فيجب تعزيز سياسات الحد من الطلب على المخدرات من أجل تخفيض إمدادات المواد الخام. ولا تحتاج بوليفيا إلى أي مساعدة اقتصادية أو عسكرية للقضاء على مزارع الكوكا. فما يحتاجه بلده هو التعاون التقني والاقتصادي لتصنيع منتجات ورقة الكوكا المفيدة. ويحتاج أيضا إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية لبيع منتجاته البديلة فضلا عن الدعم اللوجستي لمكافحة إنتاج وبيع الكوكايين. فينبغي القضاء على أسواق استهلاك المخدرات غير المشروعة.

٥٢ - **السيد آزور** (هايتي): قال إن حكومته ملتزمة بالعمل مع البلدان الأخرى ولا سيما الولايات المتحدة وكندا من أجل القضاء على عبور المخدرات عن طريق هايتي. وهي تثني على الجهود التي تبذلها البلدان المستهلكة للحد من الطلب على المخدرات والقضاء على المتاجرين به. وقد شاركت هايتي بشكل نشط في منتدى المخدرات الذي عقدته الجمهورية الدومينيكية في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتأمل حكومته أن الولايات المتحدة سوف تحشد الموارد الكافية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر، عملا بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٩٧. وقد اتخذت حكومة هايتي الخطوات اللازمة لتعزيز اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وتعزيز قوات الأمن التي تقوم بالدوريات على الحدود البرية والبحرية. ويؤمل أن يوافق مجلس الأمن على توصية الأمين العام بتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مراقبة الحدود بالتعاون مع الشرطة الوطنية.

٥٣ - وأضاف أن حكومته ملتزمة بتعزيز الجهاز القضائي من أجل ضمان استقرار الموظفين الفنيين وجذب أحسن الموظفين أداء الذين تركوا البلد. فلم يقتصر الأمر على هجرة الهايتيين، بل حدث أيضا انخفاض حاد في عدد السياح الذين يزورون هايتي. وإن إصلاح القضاء أمر حاسم لإنعاش صناعة السياحة. والرئيس بريفال ملتزم بالقضاء على الفساد في الجهاز القضائي وقوات الشرطة. وقد تم إنشاء فريق عامل معني بإصلاح إنفاذ القوانين وذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بعد اجتماع عقده رئيس الدولة بمشاركة قطاع الأعمال وقطاعات أخرى.

٥٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شرعت وزارة العدل ببذل جهود من أجل تعزيز استقلال المحاكم. وقد تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ وتعزيز التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة الدولية. وقد تم تنظيم دورات تدريبية للقضاة ومسؤولين آخرين من أجل تعزيز قدرتهم على معالجة حالات الفساد والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة.

٥٥ - **السيد غانهوايغ** (مونغوليا): قال إن وفده يود أن يثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي قدم المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومن شأن هذه المبادرة أن تساعد على تعزيز قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص وتنفيذ بروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) عن منع وقمع ومعاقبة المتاجرين بالأشخاص. وتتعاون حكومته مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الهجرة

الدولية بشأن مسائل الاتجار بالأشخاص، والاستغلال الجنسي التجاري، وإساءة استخدام المخدرات.

٥٦ - وأضاف أن منغوليا تعلق أهمية خاصة على مكافحة الفساد. وبوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتخذت حكومته خطوات كبيرة من أجل مكافحة الفساد بالإضافة إلى الخطوات المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، سن البرلمان قانونا شاملا لمكافحة الفساد ينص على إنشاء وكالة لمكافحة الفساد. وتحتاج الوكالة المنشأة حديثا إلى مساعدة من المنظمات الدولية ووكالات بلدان أخرى في مجالات القضاء، وأداء التحقيقات، والمحاكمات، ونقل الأصول، والانتعاش الاقتصادي، والتدريب، وتقاسم أفضل الممارسات، والوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويعلق وفده أهمية خاصة على الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف الذي انعقد في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥٧ - **السيد بونكراسين** (تايلند): قال إن مشكلة المخدرات العالمية تتطلب مشاركة دولية معززة فضلا عن نهج شامل يتصدى للعرض والطلب. ودور وسائط الإعلام مهم في إقناع المجموعات المستهدفة بمخاطر المخدرات. وينبغي أيضا أن تصحب عملية إعادة التأهيل والاندماج جمع بيانات محسنة والقدرة على التقييم.

٥٨ - وفي ''المثلث الذهبي'' لجنوب شرق آسيا، انخفضت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بنسبة ٨٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ بفضل مبادرات التنمية البديلة التي تركز على الأشخاص، وتوفر فرصا أفضل للاستفادة من الهياكل الأساسية، والأمن الغذائي، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والتدريبات المهنية، والتعليم في المرحلة الابتدائية. وقد أنشأت تايلند مركزا للتدريب الإقليمي لكي يستفيد منه آخرون في هذا الصدد. ويناشد وفده المجتمع الدولي تقديم التمويل للتنمية البديلة. وينبغي لكل من البلدان المتقدمة والنامية أن تتعاون من خلال فتح أسواقها لهذه المنتجات.

٥٩ - وتعمل تايلند بجدية من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص من خلال الوقاية والحماية والمحاكمة بالاستناد إلى احترام حقوق الإنسان. ويجري أيضا تعديل التشريع الوطني ليتمشى مع البروتوكول ذي الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويدعم وفده بشدة المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المقرر عقدها في فيينا في عام ٢٠٠٨ وتدعو إلى التنفيذ الكامل لإعلان بانكوك الذي اعتمده المؤتمر الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٠ - **السيد شين مينغيون** (سنغافورة) قال إن تقرير المخدرات العالمي يظهر أنه تم احتواء مشكلة المخدرات العالمية. فقد تم اعتراض نصف ما تم إنتاجه من الكوكايين وربع ما تم إنتاجه من الهيروين تقريبا. غير أنه ما زال هناك ٢٥ مليون شخص يتعاطون المخدرات في كل أنحاء العالم، وما زالت عدة مناطق تزدهر كمراكز لإنتاج المخدرات لأنها تفتقر إلى رقابة حكومية مركزية. والاتجار عبر الحدود مستمر، مما يجعل التعاون الدولي حيويا. وفي سنغافورة، تم تعزيز التشريعات لردع من يرتكب جريمة تعاطي المخدرات كما تم التشديد على إنفاذ القوانين. وتشمل الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات التثقيف الوقائي، وإعادة التأهيل ومشاركة المجتمع. وفي عام ١٩٩٥، تم إنشاء المجلس الوطني لمكافحة إساءة استخدام المخدرات الذي جمع جهود كل من الهيئات الحكومية، والجماعات التي تعتمد على المساعدة الذاتية، ومنازل العبور، وزعماء المجتمع.

٦١ - وبفضل مبادرات مثل مبادرة الإجراءات المجتمعية لإعادة تأهيل المجرمين السابقين، وشبكة ومشروع الشريط

الأصفر، تم السيطرة بشكل جيد على وضع المخدرات في البلد. وقد انخفض عدد الذين تم القبض عليهم بسبب إساءة استخدام المخدرات من ٢٠٠ ٦ في عام ١٩٩٤ إلى ١٠٠ ١ في عام ١٩٩٦، كما أن النسبة المئوية للذين يسيئون استخدام المخدرات كانت أقل نسبة في العالم. وسنغافورة ملتزمة بالتعاون الإقليمي والدولي للجهود المبذولة لمراقبة المخدرات، وقد استضافت الاجتماع السادس والعشرين لكبار المسؤولين عن المسائل المتعلقة بالمخدرات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما استضافت الاجتماع الثاني لفرقة العمل المشتركة لعمليات التعاون بين الرابطة والصين ردا على المخدرات الخطرة. وأخيرا، أعرب وفده عن استغرابه من أن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد استخدم مناقشة جدول الأعمال الحالي للإعراب عن آرائه الشخصية بشأن مسألة عقوبة الإعدام ويود أن يحذره من تجاوز ولايته.

٦٢ - **السيد أنشور** (إندونيسيا): قال إن الجريمة والمخدرات والإرهاب تشكل تحديات عالمية تتطلب ردودا فعالة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ويثني وفده على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للجهود التي يبذلها في تعاونه التقني مع الأقطار في الميادين ذات الصلة. غير أن الاعتماد المفرط على التبرعات المخصصة لأغراض معينة يمكن أن يؤدي إلى حالة تمويلية لا يمكن التنبؤ بها، ويصعّب على المكتب التخطيط للمستقبل. فينبغي أن يتلقى المكتب موارد عادية تتناسب مع ولايته. وينبغي أن تكون مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص نتيجة عملية مشاورات حكومية دولية للتأكد من أن جميع المصالح توضع في الاعتبار. فللاتجار غير المشروع بالمنتجات الحراجية تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية ضارة في كثير من البلدان، ولذلك فإنه يطلب اتخاذ تدابير دولية مشتركة. والجريمة تثير قلقا خطيرا عندما يكون مصدرها الغابات المطيرة الاستوائية، والحماية الحيوية ضد تغير المناخ والاحترار العالمي.

٦٣ - وأضاف أن التنمية البديلة حاسمة بالنسبة لاستراتيجية متوازنة وشاملة لمراقبة المخدرات، وهناك حاجة إلى شراكة متزايدة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الدولية، والشركاء في التنمية، من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال، بما في ذلك مجال الوقاية. وللمجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا دور في هذا المجال. كما أن مكافحة الفساد تتميز بأولوية رئيسية أخرى. ويسر إندونيسيا أن تستضيف المؤتمر الثاني للدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بالي في أوائل عام ٢٠٠٨.

٦٤ - **السيد شبر** (المغرب): قال إن العلاقة الوثيقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات كبيرة، نظرا للأولوية الموضوعة على مكافحة هذه الآفة. ويرحب وفده بالاتجاه نحو وضع استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات ومنسقة لمراقبة المخدرات. غير أنه على الرغم من النتائج المشجعة، فإن مكافحة هذه الآفات تعتمد على احترام سيادة القانون والحكم الرشيد على المستويات المحلي والوطني والدولي. ومن المطلوب أيضا التعاون الدولي المطرد والمساعدة التقنية الملائمة للتمكين من تنفيذ هذه الخطط بشكل فعال لا سيما في البلدان النامية. وأضاف أن المغرب في سبيل تحقيق الانسجام بين تشريعاته الوطنية وبين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مما أدى إلى إصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

٦٥ - وأضاف أن مزيدا من المناقشات أمر ضروري بالنسبة للجانبين الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي للجريمة المنظمة، ويشمل ذلك الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمهاجرين غير المشروع. وقد أنشأ المغرب لجنة وطنية للمخدرات.

وتعمل اللجنة من أجل تخفيف عزلة أقاليمها الشمالية على أمل أن التنمية المتزايدة سوف تؤدي إلى القضاء بشكل تام على الزراعة غير المشروعة للقنّب. وقد بدأت برامج تبديل المحاصيل وتعزيز السياحة الريفية تعطي ثمارها، مما أدى إلى انخفاض مساحة الأرض التي يتم زرعها بالقنّب بنسبة ٤٦ في المائة في. والمغرب ملتزم التزاما قويا بمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو على استعداد لتحمل مسؤوليته عن حصته من المشكلة. غير أن القضاء على هذه الآفة لن يتم إلا بالجمع بين الجهود الوطنية، والتعاون الإقليمي، والمساعدة الدولية الملائمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.